

الغرامات في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

❖ كيف تتعامل مع الغرامات قبل طرح المنافسة؟

❖ يجب أن تتضمن وثائق المنافسة التفاصيل الكاملة للأعمال والمشتريات المطروحة، ومن ذلك ما يلي:

❖ نص العقد المزمع إبرامه، وشروطه وأحكامه، ومن ذلك طرق الدفع وآلية احتساب الغرامات. (المادة ٢١ من اللائحة)

نوع العقد	عقد توريد	عقد الخدمات ذات التنفيذ المستمر	العقود المختلطة	عقد الإنشاءات
حد الغرامة الأعلى	<p>١٦٪ إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الموعد المحدد؛ تفرض عليه غرامة تأخير لا تتجاوز (٦٪) من قيمة عقد التوريد ويجوز زيادة تلك النسب بموافقة مسبقة من الوزير، على أن توضح تلك الزيادة للمتنافسين قبل تقديم عروضهم.</p> <p>(المادة ٧٢ من النظام)</p> <p>توقع الجهة الحكومية على المتعاقد غرامة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة عقد التوريد في حال عدم التزامه بحصة المنتجات الوطنية في آلية التفضيل سعري للمنج الوطني (المادة ٢٩ من لائحة تفضيل المحتوى المحلي)</p>	<p>٢٠٪ إذا قصر المتعاقد معه في عقود الخدمات ذات التنفيذ المستمر في تنفيذ التزاماته؛ تُفرض عليه غرامة لا تتجاوز (٢٠٪) من قيمة العقد، مع حسم قيمة الأعمال التي لم تُنفذ، ويجوز زيادة تلك النسبة بموافقة مسبقة من الوزير، على أن توضح تلك الزيادة للمتنافسين قبل تقديم عروضهم.</p> <p>(المادة ٧٣ من النظام)</p> <p>توقع الجهة الحكومية غرامة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة البند - محل التقصير - في حال مخالفته الحكم الوارد في المادة (الثانية عشر) من لائحة تفضيل المحتوى المحلي (المادة ٣٠ من لائحة تفضيل المحتوى المحلي)</p>	<p>١- في العقود المختلطة، إذا قصر أو تأخر المتعاقد في تنفيذ التزاماته، تطبق الغرامة على كل جزء بحسب طبيعته، وبما لا يتجاوز الحد الأعلى لنسبة الغرامة المقررة بموجب النظام؛ شريطة أن تكون أجزاء العقد منفصلة، من حيث مدة التنفيذ والتسليم والقيمة الإجمالية.</p> <p>٢- إذا لم تكن أجزاء العقد منفصلة، تطبق الغرامة وفقاً للنشاط الغالب.</p> <p>(المادة ١٢٣ من اللائحة)</p>	<p>٢٠٪ في عقود الإنشاءات العامة، إذا رأت الجهة الحكومية -بعد الاستلام الابتدائي- أن الجزء المتأخر لا يمنع من الانتفاع بالعمل على الوجه الأكمل في الموعد المحدد لانتهائه ولا يسبب ارتباكاً في استعمال أي منفعة أخرى ولا يؤثر سلبياً على ما تم من العمل نفسه، فيقتصر حسم الغرامة على قيمة الأعمال المتأخرة، وفقاً لأسلوب تقدير الغرامة على الأعمال الأصلية، على ألا يتجاوز إجمالي الغرامة نسبة (٢٠٪) من قيمة الأعمال المتأخرة.</p> <p>(المادة ١٢٢ من اللائحة)</p>

❖ تطبق الغرامات الواردة في اللائحة على المتعاقد، بشرط ألا يتجاوز إجمالي الغرامات المطبقة عليه من الجهة الحكومية بموجب النظام ولائحته التنفيذية ولائحة تفضيل المحتوى المحلي ما مقداره (٢٠٪) من قيمة العقد، ويجوز بموافقة الوزير زيادة تلك النسبة على أن توضح تلك الزيادة للمتنافسين قبل تقديم عروضهم.

محمد عون الشبيني
إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة

➤ إضافة إلى حسم الغرامة، يتم حسم قيمة البنود والخدمات غير المنفذة أو التي نفذت خلافاً لما تم الاتفاق عليه مهما بلغت قيمتها، وذلك باعتبارها بنوداً غير منفذة.
➤ تطبق الغرامة على البند محل التقصير أو التأخير في حال كان التقصير أو التأخير في جزء من العقد. (المادة ١٢٠ من اللائحة)

لماذا يجب أن تتضمن وثائق المنافسة أسلوب احتساب الغرامات؟

➤ لتعزيز الشفافية في المنافسات والمساواة عند تطبيق الغرامات على المتعاقدين. (المادة ٦ من النظام)

هل يمكن تحديد الغرامات بمبلغ مقطوع بدلاً من نسبة من العقد؟

➤ نعم ، حسب المادة ١٢٠ من اللائحة

➤ يجب على الجهة الحكومية عند تقدير الغرامات في العقود، النص على أسلوب حسم الغرامة في شروط المنافسة وشروط العقد؛ بحيث تغطي الغرامة كافة جوانب التقصير أو التأخير في التنفيذ، وأن تتدرج في التطبيق تناسباً مع درجة المخالفة سواء كانت بمبلغ مقطوع أم بنسبة محددة من قيمة البند المقصر في تنفيذه أو بأي أسلوب آخر يتلاءم مع طبيعة البند المقصر في تنفيذه.

متى يعفى المتعاقد من الغرامة؟

➤ يكون تمديد العقد والإعفاء من الغرامة في الحالات الآتية: (المادة ٧٤ من النظام)

- ١- إذا كُلف المتعاقد معه بأعمال إضافية، بشرط أن تكون المدة المضافة متناسبة مع حجم الأعمال وطبيعتها وتاريخ التكليف بها.
 - ٢- إذا كانت الاعتمادات المالية السنوية للمشروع غير كافية لإنجاز العمل في الوقت المحدد.
 - ٣- إذا كان التأخير يعود إلى الجهة الحكومية أو ظروف طارئة.
 - ٤- إذا تأخر المتعاقد معه عن تنفيذ العقد لأسباب خارجة عن إرادته.
 - ٥- إذا صدر أمر من الجهة الحكومية بإيقاف الأعمال أو بعضها لأسباب لا تعود إلى المتعاقد معه.
- وتحدد اللائحة ضوابط وإجراءات تمديد العقود والإعفاء من الغرامة.

مخرجات الإعفاء من الغرامة:- 

محضر إعفاء من الغرامة

محمد عون الثبيني
إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة

نموذج (١) لأسلوب حسم الغرامات

نوع العقد	عقد التوريد	عقد الخدمات ذات التنفيذ المستمر
أسلوب حسم الغرامة	<p>تحتسب غرامة التأخير بعد انتهاء مدة العقد/التمديد كالتالي:- الأسبوع الأول أو جزء منه (١٪) الأسبوع الثاني أو جزء منه (٢٪) الإجمالي (٣٪) الأسبوع الثالث أو جزء منه (٣٪) الإجمالي (٦٪) - غرامات لائحة تفضيل المحتوى المحلي:- توقع الجهة الحكومية على المتعاقد غرامة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة عقد التوريد في حال عدم التزامه بحصة المنتجات الوطنية في آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني، وفقاً للتفصيل الوارد في ملف (الشروط والأحكام لآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني) المرفق في وثائق المنافسة.</p> <p>❖ يحق للجهة بعد انتهاء الأسبوع الثالث إنهاء العقد ومصادرة الضمان. ❖ لا تتجاوز غرامة التأخير ٦٪ من قيمة العقد. ❖ تحسم قيمة البنود غير الموردة أو المخالفة للشروط والمواصفات . ❖ لا تتجاوز غرامة عدم الالتزام بحصة المنتجات الوطنية في آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني ١٠٪ من قيمة العقد.</p>	<p>يتم احتساب الغرامة حسب التقييم الذي يحصل عليه المتعاقد لأدائه. ٥٠٪ وأقل تطبق غرامة بنسبة ٢٠٪ من المستخلص. ٥١٪ حتى ٦٠٪ غرامة بنسبة ١٧٪ ٦١٪ حتى ٧٠٪ غرامة بنسبة ١٥٪ ٧١٪ حتى ٨٠٪ غرامة بنسبة ١٠٪ ٨١٪ حتى ٩٠٪ غرامة بنسبة ٥٪ ٩٠٪ حتى ٩٥٪ غرامة بنسبة ٣٪ - غرامات لائحة تفضيل المحتوى المحلي:- توقع الجهة الحكومية غرامة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة البند - محل التقصير - في حال مخالفته الحكم الوارد في المادة (الثانية عشر) من لائحة تفضيل المحتوى المحلي.</p> <p>❖ عند حصول المتعاقد على تقييم بنسبة ٧٠٪ أو أقل لثلاث مرات متتالية ينهي العقد ويصادر الضمان النهائي. ❖ يتم حسم قيمة الأعمال أو الخدمات التي لم تنفذ أو نفذت خلافاً للشروط والمواصفات. ❖ لا تتجاوز غرامة التقصير و غرامة عدم الالتزام بحصة المنتجات الوطنية في آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني ٢٠٪ من قيمة العقد.</p>

في عقود التوريد طويلة المدة والتي تسلم فيها التوريدات على مراحل وبرنامج زمني يتم تحديد البرنامج الزمني لكل شحنة وتطبق الغرامة على قيمة الشحنة عند تأخر وصولها عن موعدها.

محمد عون الشبيني
إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة

نموذج (٢) لأسلوب حسم الغرامات

نوع العقد	عقد التوريد	عقد الخدمات ذات التنفيذ المستمر
أسلوب حسم الغرامة	<p>تحتسب غرامة التأخير بعد انتهاء مدة العقد/التعميد كالتالي:-</p> <p>الأسبوع الأول أو جزء منه (١٪)</p> <p>الأسبوع الثاني أو جزء منه (١٪)</p> <p>الأسبوع الثالث أو جزء منه (١٪)</p> <p>الأسبوع الرابع أو جزء منه (١٪)</p> <p>الأسبوع الخامس أو جزء منه (١٪)</p> <p>الأسبوع السادس أو جزء منه (١٪)</p> <p>الإجمالي = ٦٪</p> <p>غرامات لائحة تفضيل المحتوى المحلي:-</p> <p>توقع الجهة الحكومية على المتعاقد غرامة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة عقد التوريد في حال عدم التزامه بحصة المنتجات الوطنية في آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني، وفقاً للتفصيل الوارد في ملف (الشروط والأحكام لآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني) المرفق في وثائق المنافسة.</p> <p>❖ يحق للجهة بعد انتهاء الأسبوع السادس إنهاء العقد ومصادرة الضمان.</p> <p>❖ لا تتجاوز غرامة التأخير ٦٪ من قيمة العقد.</p> <p>❖ تحسم قيمة البنود غير الموردة أو المخالفة للشروط والمواصفات .</p> <p>❖ لا تتجاوز غرامة عدم الالتزام بحصة المنتجات الوطنية في آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني ١٠٪ من قيمة العقد.</p>	<p>حسب كراسة الشروط والمواصفات من الجهة الطالبة وبعد أقصى ٢٠٪ من قيمة العقد.</p> <p>(لوجود تفاصيل في عقود الخدمات ذات التنفيذ المستمر، كغرامات عن غياب عامل أو عدم تقيده بالزي الرسمي أو عدم وجود المشرفالخ)</p> <p>❖ توقع الجهة الحكومية غرامة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة البند - محل التقصير - في حال مخالفته الحكم الوارد في المادة (الثانية عشر) من لائحة تفضيل المحتوى المحلي.</p> <p>❖ لا تتجاوز غرامة التقصير و غرامة عدم الالتزام بحصة المنتجات الوطنية في آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني ٢٠٪ من قيمة العقد.</p>

❖ في عقود التوريد طويلة المدة والتي تسلم فيها التوريدات على مراحل وبرنامج زمني يتم تحديد البرنامج الزمني لكل شحنة وتطبق الغرامة على قيمة الشحنة عند تأخر وصولها عن موعدها.

محمد عون الثبيني
إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة